



PROVISIONAL
A/39/PV.41
2 November 1984
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والأربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ٢٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٥ / ٠

(زامبيا)

السيد لوساكا

الرئيس :

— الحالة في كموتشيا [٢٠] (تابع)

(أ) تقرير الأمين العام (A/39/576)

(ب) مشروع قرار (A/39/L.3)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأعلى . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع)الحالة في كموتشيا :(أ) تقرير الأمين العام (A/39/576) :(ب) مشروع قرار (A/39/L.3) .الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقرر الذي اتخذ في اجتماع

صباح اليوم فان قائمة المتكلمين في المناقشة حول هذا البند ستقتل الساعة الخامسة مساء اليوم .

السيد كاسمري (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفـــــــد

بلادى أن يتكلم مؤيدا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/39/L.3 بشأن الحالة في كموتشيا ،
الذى تم تقديمه بصورة واضحة من قبل السيد نائب وزير خارجية ماليزيا ، والذى شاركــــت
بلادى تايلند في تقديمه . ان مشروع القرار يسمى الى التأكيد من جديد على القرارات
التي اعتمدها هذه الجمعية في خمس مناسبات سابقة . ولقد طالبت هذه القرارات بانسحاب
كل القوات الاجنبية من كموتشيا ، واستعادة وصون استقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية
وكفالة حقى الشعب الكموتشي في تقرير مصيره ، وتمهيد جميع الدول بعدم التدخل بسأى
شكل من الأشكال في الشؤون الداخلية لكموتشيا . ومشروع القرار يكرر من جديد أياــــا
الدعوة الى استمرار تقديم المساعدة الانسانية الغوثية للكموتشيين الذين مازالوا في حاجة
الى ذلك ، وخاصة اولئك المقيمين على امتداد الحدود التايلندية الكموتشية وفي مراكز
ايواء اللاجئين في تايلند .

ومعروض علينا ايضا تقرير الأمين العام (A/39/576) عن الحالة في كمبوتشيا و
 وعرب وفد بلدى عن امتنانه العميق للأمين العام على اهتمامه النشاط المستمر بهـ
 المشكلة و التي تؤثر تأثيرا حيويا على السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا وعلى رفـ
 شعوبها . ويرحب وفد بلدى بالذور الذى يقوم به الممثل الخاص للأمين العام و السيد
 رفيع الدين أحمد و في البحث عن تحقيق تسوية سياسية شاملة للمشكلة . كما يعرب وفد
 بلدى عن امتنانه العميق للذور الذى يقوم به الممثل الخاص للأمين العام السيد تاتسور
 كونوفي و الذى اضطلع بمسؤولية تنسيق عمليات الاغاثة الانسانية للشعب الكمبوتشي وللقرويين
 المتضررين في تايلند . وفي هذا الصدد تجدر الاشارة على وجه خاص الى الجهود التي
 لا تكل والتضحيات التي قدمها العاطلون في وكالات الأمم المتحدة وفي وكالة الاغاثة
 الدولية وفي الوكالات الطوعية و للعناية باللاجئين والمشردين على طول الحدود التايلندية
 الكمبوتشية و وتوفير وسائل البقاء لهم . وستواصل الحكومة الملكية التايلندية تعاونها
 الوثيق مع هذه الوكالات و نظرا لأن الحاجة ما زالت ملحة و ما زالت تتطلب الكثير
 لتبتيها .

ان الحالة في كمبوتشيا لا تزال موضع قلق عميق وتشكل تهديدا خطيرا للسلم
 والأمن الدوليين . فاحتلال ذلك البلد من جانب قوات مسلحة ما هو الا تعارض واضح
 ومباشر مع المبادئ الاساسية لميثاق هذه المنظمة و الذى ما زال يشكل اساسا لاغنى عنه
 لتنظيم العلاقات بين الدول . ان التدخل الاجنبي المسلح لا يزال بسبب معاناة كبيرة
 للشعب الكمبوتشي و الذى اضطر الى الفرار من دياره باعداد كبيرة بحثا عن الغذاء
 والمأوى والامان . وطلاوة على ذلك و فان الاعمال العدائية المسلحة في كمبوتشيا تنتشر
 بصورة دورية عبر الحدود التايلندية الكمبوتشية و ما يؤدى الى فقدان ارواح بريئة
 والحاق اضرار بممتلكات القرويين التايلنديين .

اننا نرى الدولة المحتلة تلوح باحتمالات التفاوض من أجل التسوية و ولكنها
 من الناحية العملية تضع عقبات وشروطا في طريق تحقيق هذه التسوية . اننا نشهد محاولات
 لتغيير الطبيعة الديموغرافية للمناطق المحتلة . كما نشهد معاناة اللاجئين الذين اضطروا

الى الفرار الى البلدان المجاورة ، ويقترن كل ذلك بقمع المقاتلين الوطنيين ، بالإضافة الى اضطهاد سكان المناطق المحتلة .

وفي وقت مبكر من هذا العام ، شنت القوات الفيتنامية في كمبوتشيا هجمات ضد تجمعات المدنيين على طول الحدود ، وذلك كجزء من هجوم فصل الجفاف الذي تشنسه سنويا . وكما حدث في الاعوام الماضية ، اسفر الهجوم عن تغلغل القوات الفيتنامية في الاراضي التايلندية في عدة حالات وفي عدة مواقع محلية ، وقد قامت حكومتنا بايلاخ الأمين العام ومجلس الأمن بتفاصيل هذه الحوادث . اننا نلاحظ بأسف شديد ان هذه الهجمات حدثت مباشرة بعد زيارات صاحبها دعاية كبيرة ، قام بها وزير خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية ، الى اندونيسيا واوراليا واشتصت على توقف في تايلند . وفي نفس الوقت الذي كان يجرى فيه تمحيص البيانات التي ادلى بها وزير خارجية فييت نام ، وخاصة في كانبرا ، بحثا عن علامة مأمولة تدل على المرونة ، شن هجوم فصل الجفاف ، وأسفر عن خسائر في الارواح ومعاناة للمدنيين الابرياء ، واجبر عشرات الالاف من الكمبوتشيين على الفرار ثانية الى الاراضي التايلندية . وكما استنتج الأمين العام بحق في تقريره ، فان الامال في بدء حوار بناء بين الدول المعنية لم تتحقق ، وما زال الصراع المسلح يسهم في تجديد جو التوتر في المنطقة .

ولمدة تربو على خمس سنوات ، قام أعضاء رابطة أم جنوب شرقي اسيا والمجتمع الدولي بتوجيه النداء الى فييت نام لتشارك في البحث عن تسوية سياسية شاملة لمشكلة كمبوتشيا . وكما كان النمط كل عام قبل انعقاد الجمعية العامة صدرت بيانات عن مختلف الدوائر في هانوي بعثت شيئا من التكهن بشأن مرونة جديدة من جانب فييت نام . وقد نقلت وكالات الانباء هذا العام عن وزير خارجية فييت نام ان فييت نام وافقت على ادخال لجنة باشراف دولية لصيانة السلم في كمبوتشيا . واننا للأسف لأن بيان وزير خارجية فييت نام أمام هذه الجمعية لم يكشف عن أية مرونة أو أي تغيير جوهري في موقف فييت نام المتصلب .

فمرة ثانية ، قال وزير خارجية فييت نام بشأن مسألة كموتشيا : ان بلده " يرفض
 رفضا قاطعا " طلب انسحاب القوات " ، بل ذهب الى حد القول ان ما يسمى " بالمتطوعين "
 الفيتناميين سيبقون في كموتشيا لمدة لا تقل ٥ - ١٠ سنوات أخرى وبعد انقضاء تلك
 الفترة ، على حد قوله ، " تحسب مسألة كموتشيا من تلقاء نفسها " . (A/39/PV.27 ،
 ص ٢٦ و ٢٧) .

وفي نفس الوقت ، يدعو وزير خارجية فييت نام الى اقامة حوار بين بلدان رابطة
 أم جنوب شرقي اسيا وبلدان الهند الصينية . وهو يأمل من وراء توجيهه لهذا النداء
 صرف انظارنا عن بعض النقاط الاساسية . أولا ، ان القوات الفيتنامية ستبقى في كموتشيا ،
 ثانيا ، ان فييت نام تطلب الى دول رابطة أم جنوب شرقي اسيا ان تعتمرا النظام العميل ،
 في بنوم بنه واحدا من الأطراف الثلاثة في الهند الصينية ، بنية الحصول لهذا النظام
 على الشرعية التي يفتقر اليها ولا يستحقها . ثالثا ، هناك حوار يجري بين فييت نام
 وكل من دول رابطة أم جنوب شرقي اسيا منذ نشوء مشكلة كموتشيا ؛ وفي الواقع فان وزير
 خارجية فييت نام يعبر بانكوك بحرية في معظم رحلاته الى الخارج . ولكن في جلسات الحوار
 والاجتماعات العديدة التي عقدت تبني الجانب الفيتنامي باستمرار اساليب تعويقية ، بعدم
 تناوله جوهر المشكلة ، وهو التدخل الاجنبي المسلح في كموتشيا ، وحق الشعب
 الكموتشي في تقرير مصيره ، وفي معظم الاحيان يعقب جلسة الحوار هجوم عسكري آخر من
 جانب القوات الفيتنامية في كموتشيا . وأخيرا ، يجب الاعتراف بانه ينبغي لأية مفاوضات
 بشأن كموتشيا ان تضم الحكومة الشرعية لذلك البلد ، ألا وهي الحكومة الائتلافية لكموتشيا
 الديمقراطية ، تحت رئاسة الامير نوروم سيهانوك . ان شرعية تلك الحكومة قد اعترفت بها
 الجمعية العامة مرة أخرى . وستعمل فييت نام خيرا ان هي اعترفت بالواقع ونظرت في
 اجراء مفاوضات مباشرة مع رئيس تلك الحكومة بشأن مستقبل كموتشيا .

وقد كرر الامير نوروم سيهانوك ، في كلمته امام هذه الجمعية في ٢٩ ايلول / سبتمبر ،
 نداءه من أجل المصالحة الوطنية في كموتشيا بين جميع الأطراف الكموتشية التي توافق على

العمل من أجل كمبوتشيا مستقلة ومحايدة وغير منحازة . ويعتقد وفد بلدي اعتقادا راسخا بأن المصالحة الوطنية ، وهي عملية ينبغي ان يضطلع بها شعب الخمير نفسه ، وأن تشمل جميع الاطراف ، أساسية لتحقيق سلم وأمن وتنمية طويلة الأمد في كمبوتشيا ، التي ستسهم في أمن جيرانها ، بما فيهم فييت نام .

والمثل ، فان وزير خارجية تايلند قال مؤخرا :

" اننا لا نكن اية عداوة متأصلة لفييت نام أولشعبها ، ان معارضتنا

لأعمال فييت نام في كمبوتشيا تقوم بشكل سليم على مبادئ قانونية واخلاقية وانسانية معترف بها دوليا . وفي نفس الوقت ، فان رابطة ام جنوب شرقي اسيا لا تزال متفتحة لأية مقترحات صادقة تقدمها فييت نام لحل مشكلة كمبوتشيا ولتعزيب العلاقات بيننا " .

وقد اقترحت بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا العديد من الخطوات العملية المبدئية التي يمكن اتخاذها لتسهيل التوصل الى تسوية سياسية شاملة ، وهو الأمر الذي دعت اليه الأمم المتحدة في قراراتها المتعاقبة ، ونادى به اعلان كمبوتشيا المعتمد في عام ١٩٨١ من قبل المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا . ويقترح وزراء خارجية رابطة أم جنوب شرقي آسيا في النداء المشترك الذي وجهوه في ايلول /سبتمبر عام ١٩٨٣ من أجل استقلال كمبوتشيا والذي عمم باعتباره الوثيقة A/38/442 ، انسحاب القوات على مراحل وعلى أساس اقليمي ، وانشاء مناطق آمنة للمدنيين ، واحلال مجموعات من المراقبين لصون السلم يناط بها رصد عمليات الانسحاب ووقف اطلاق النار ، وتحقيق المصالحة الوطنية بين الأطراف الكمبوتشية .

وتجدر الاشارة في هذا السياق الى وجود الية دولية للمساعدة على التوصل الى تسوية سياسية شاملة للمشكلة الكمبوتشية ، هي اللجنة المخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا والتي يرأسها السفير ماسامبا سارى ممثل السنغال . وتواصل اللجنة المخصصة جهودها المحمودة كما يشهد بذلك تقريرها الصادر في الوثيقة A/CONF.109/8 .

كما ان السفير النمسوى فيليبالد بار رئيس المؤتمر الدولي يضطلع بجهود معاملة . فقد اقترح مؤخرا ، كخطوة اولى ، انشاء منطقة امنية حول انجكور وات ليس فحسب للحفاظ على تراث وحضارة الخمير وانما أيضا باعتبارها نقطة انطلاق ممكنة لتحقيق المصالحة الوطنية بين الخمير . ويرى وفد بلادى ان هذه المبادرة جديرة بالمتابعة .

ويود وفد بلادى مرة اخرى ان يحث فييت نام على الاستجابة للجهود المخلصة التي يبذلها المجتمع الدولي بغية التوصل الى حل عادل ودائم للمشكلة الكمبوتشية ، وان تشرع في عملية مفاوضات حقيقية ، وتوفيق متبادل ، استنادا الى المبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة . ونحن ندرك تماما أن فييت نام ضربت عرض

الحائظ بجهود الجمعية العامة وبقاراتها المعتمدة ذات الصلة . بيد أننا نود أن نناشد فبييت نام أن تعيد النظر في الأمر وذلك تحقيقا لمصالحها الحقيقية ، ولمصالح الشعب الكمبوتشي ، وللسلم والاستقرار والتعاون في جنوب شرقي آسيا .

ان مشروع القرار بشأن الحالة في كمبوتشيا المعروض على الجمعية العامة والمقدم من ٤٥ دولة يستهدف ارساء الاساس لايجاد تسوية سياسية شاملة للصراع الكمبوتشي ، وحل فعال للمشاكل الانسانية ذات الصلة وفقا لأهداف ومبادئ الميثاق . ويتطلع الى مستقبل يتمتع فيه الشعب الكمبوتشي بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، ويكرر الامل في تشكيل لجنة حكومية دولية في اعقاب التوصل الى حل سياسي شامل وذلك للنظر في برنامج لمساعدة كمبوتشيا في اعادة بناء اقتصادها ، ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع دول المنطقة . ويعرب عن الاقتناع بأن بلدان المنطقة ستستطيع بعد التوصل الى تسوية سياسية شاملة للمشكلة الكمبوتشية مواصلة الجهود الرامية الى انشاء منطقة يسودها السلم والحرية والحياد في جنوب شرقي آسيا . ومن ثم يرى وفد بلادي أن مشروع القرار جدير بأن يلقي تأييد جميع الدول المحبة للعدالة والسلم .

السيد وولكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا تزال

الحالة المأساوية التي يواجهها شعب كمبوتشيا مستمرة دون أن يطرأ عليها ، للأسف ، أي تغيير حقيقي . وقد أيدت استراليا سلسلة القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة بشأن هذه الحالة منذ عام ١٩٧٩ . وستصوت مرة أخرى هذا العام تاييدا لمشروع القرار المعمم في الوثيقة A/39/L.3 .

ان التزام استراليا بالسعي من أجل ايجاد تسوية للمشكلة الكمبودية معروف للجميع ، فهو التزام يعكس مكانتنا ودورنا في المنطقة الآسيوية من المحيط الهادئ . ولا يمكننا ان نتجاهل الآثار المترتبة على موقعنا الجغرافي ، أو رغبة الشعب الاسترالي في العيش في منطقة يسودها الوثام والعلاقات الدولية المثمرة .

وإذا ما هدد التنافس بين الدول العظمى السلم في منطقتنا فاننا نتأثر بذلك تأثرا مباشرا . كما أن زعزعة استقرار اصدقائنا وجيراننا بسبب استمرار التوترات، يثير اهتمامنا بشكل مباشر ، ونحن نتحمل ايضا الكثير من العواقب المباشرة المترتبة على التوترات وضياع حقوق الانسان . ولهذه الأسباب لا يعد سعي استراليا من أجل اقرار السلم مجرد ممارسة نظرية وانما هو ضرورة عملية .

ان الحكومة الاسترالية لم تدع أبدا غير الاضطلاع بدور متواضع في السعي من أجل اقرار السلم في كمبوديا . وسوف نواصل التحذير من اخطار دائرة العنف في حرب الحدود . ولا يوجد أى أساس من الصحة للاعتقاد بان السعي من أجل ايجاد حل بالوسائل العسكرية يمكن أن يكون فعالا .

وينبغي لنا في سعينا من أجل التوصل الى التسوية الكمبودية ألا يغيب عن انظارنا حق شعب كمبوديا الاساسي في تقرير المصير . اذ اننا لا نود ان نرى أية صيغة تفرض عليه - مهما بدت مرضية لمصالح الدول الاجنبية - لا توفر له حكومة تمثل رغباته حقا . ان ذلك لن يتعارض فحسب مع الحقوق الاساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، وانما يمكن أن يفضي في نهاية المطاف الى تجديد زعزعة الاستقرار في كمبوديا ، وفي جميع انحاء المنطقة .

ولا تزال استراليا تناشد الاطراف الرئيسية في مشكلة كمبوديا ان تشترك في حوار ، وقد أيدنا بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في جهودها الرامية الى اقامة حوار مع فييت نام . ومهما كانت الشكليات المتبعة لا يمكن أن يتأتى الحل بدون التفاوض ، ونحن نهنيئ اندونيسيا على دورها كحلقة اتصال بين رابطة أمم جنوب شرقي اسيا وفييت نام .

ولقد سررنا ان نشهد الاتصالات التي جرت مؤخرا بين قادة فييت نام وحكومات المنطقة الاسيوية . ومن شأن هذه الاتصالات أن تزيل الخلاف بين بلدان الهند الصينية والدول الاخرى في شرقي وجنوب شرقي آسيا .

وخلال العام المنصرم واصلنا مشاوراتنا الوثيقة مع دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومع فييت نام وسائر الأطراف المهتمة بمسألة كمبوديا . وقام السيد هوك رئيس وزراء استراليا والسيد هايدن وزير خارجيتها بجولات واسعة النطاق فيما وراء البحار وكانت كمبوديا احد المواضيع الرئيسية التي تناولها مع قادة البلدان المعنية . وخلال الفترة نفسها قام السيد مهاثير رئيس وزراء ماليزيا ووزراء خارجية تايلند وفييت نام وماليزيا بزيارة استراليا . وشهدت هذه الزيارات استمرار عملية التشاور . وتلتزم استراليا بالنهوض بدور فعال في الجهود الانسانية التي يبذلها المجتمع الدولي ، والرامية الى حل المشاكل الناشئة عن الحالة في كمبوديا . وباعتبارنا احد البلدان الرئيسية لتوطين النازحين من الكمبوديين وغيرهم من شعوب الهند الصينية فاننا سنظل نشارك في جهود التوطين ، على أننا سنواصل التحذير من المقترحات التي لا تساعد على ايجاد حلول دائمة . ونحن نرى ان الجهود الأخرى ينبغي أن تشمل على عملية حقيقية لاعادة النازحين الى كمبوديا . ولن نتردد في ادانة أية محاولات ترمي الى استغلال محنة الكمبوديين النازحين ، لأغراض سياسية أو عسكرية . وسنحافظ على التوازن بين المعونة التي نقدّمها في منطقة الحدود بين تايلند وكمبوديا ، طبية لاحتياجات انسانية جليمة ، والمعونة التي نمنحها داخل كمبوديا عن طريق هيئات مثل مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) والمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، والمنظمات غير الحكومية . وتتمثل أهداف المعونة المقدمة داخل كمبوديا في تخفيف المعاناة وتهيئة الظروف التي من شأنها أن تشجع الكمبوديين على البقاء في بلدهم ، والنازحين على النظر في العودة الى ديارهم .

اننا نلاحظ اهتمام عدد من البلدان ببذل جهد دولي لاصلاح مجمع معبد انكور في كمبوديا ، ونحن نبحث حاليا الوسائل والطرق التي ننفذ بها هذا الأمر دون تعميق الخلافات السياسية القائمة . ويحدونا الأمل أن يتمكن المجتمع الدولي من المساعدة في صيانة التراث الثقافي القديم للشعب الكمبودي وهويته الوطنية .

كذلك ترى استراليا من الخطر استمرار عزل فييت نام ، عن المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية لمنطقتنا . وهذا لا يعني اننا نوافق على سلوك فييت نام الذي أدى الى هذه العزلة . فقد أدت غزوها لكمبوديا عند حدوثه ، ولانزال نستنكر هذا الغزو . ويجب التوصل الى تسوية تفاوضية تقبلها جميع أطراف النزاع ، ويتعين على فييت نام أن تنسحب .

ومع ذلك ، فسوف نستمر في تطوير علاقاتنا الثنائية مع فييت نام ، ان وجود علاقة أكثر ايجابية معها يمكننا من متابعة بعض أهداف استراليا الهامة . وهذه الأهداف تتضمن التشغيل الفعال لبرنامجنا الثنائي لتنظيم عمليات المغادرة ، وبذل جهود للاقلال من حالات المغادرة غير المشروعة لفيت نام والاتصالات التي تجريها معها بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الانسان ، وهي مسائل موضع اهتمام كثير من الناس في استراليا .

لقد مكنتنا هذه العلاقة أيضا من أن يكون لدينا اتصال بفيت نام بشأن المشكلة الكمبودية ، مثل ما لدينا من اتصالات مع بلدان رابطة أم جنوب شرقي آسيا ، وأطراف خارجية أخرى مهتمة ، بما في ذلك الصين والولايات المتحدة الأمريكية . ولا ندعي أننا نرى ان موقف فييت نام بشأن المسألة الكمبودية يتغير تغيرا ملموسا ، لكن لا يمكن توقع تنازلات جوهرية من جانب أي من الأطراف الا نتيجة للمفاوضات . ونحن نؤمن بأن جميع الأطراف ، بما فيها فييت نام ، تشاطر الرغبة في حسم مشاكل كمبوديا ، ويجب أن يكون ذلك هو الأساس في السعي من أجل الحوار . وسوف تكون مأساة لمنطقتنا ، بل وللمجتمع الدولي وقبل كل شيء ، لشعب كمبوديا ، لو ضاعت أية فرصة للتوصل الى تسوية عادلة .

يجب ألا ننسى ان الشعب الكمبودى هو الذى يعانى يوميا من تبعات الصراع الذى لا يزال المجتمع الدولي حتى الآن غير قادر على حسمه .
ان مشروع القرار المعروض على الجمعية هو ثمرة الجهود المستمرة التى تبذلها بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا للتوصل الى حل سلمي في كمبوديا . وتشيد استراليا اشادة حارة بهذه الجهود وبمشروع القرار هذا .

السيد الحاج عمر (بروني دار السلام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أن هذه هي المرة الأولى التي اتحدث فيها في الجلسة العامة ، اسمحوا لي - سيادة الرئيس - أن أضم صوتي الى من سبقوني في تقديم خالص التهاني لانتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وانني على ثقة من أنكم ، نظرا لتجاربكم السابقة وخبرتكم الواسعة في الدبلوماسية الدولية ، سوف تقودون مداولات هذه الدورة الى خاتمة ناجحة .
هناك مشاكل عديدة تجابه العالم اليوم ، وجميعها على نفس القدر من الخطورة والالاحاح . ويجب التوصل الى حل لكل منها اذا أردنا أن نجعل من هذا العالم مكانا أفضل للجميع . ويسعدنا أننا جميعا ، من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة ، نستطيع تناول القضايا المعروضة علينا ، ومناقشتها ، على أمل أن نتوصل الى نوع من الاتفاق بشأن ما يمكن أن نفعله لحل المشاكل . وهذه ليست بالمهمة السهلة على أية حال من الأحوال ، إذ أن لكل دولة نهجها المختلف في تناول تلك المشاكل . الا أن الأمل معقود على أن تسود آراء الغالبية على غيرها وينظر اليها على أنها خطوة منطقية صوب حل المشاكل . ومع ذلك ، للأسف ، تشهد هذه الجمعية العالمية سنة تلو أخرى بعض الدول الأعضاء تتجاهل مختلف قرارات الامم المتحدة ، وتبدى الغطرسة فيما يتعلق بمقرراتها . وهذا حقا ، اتجاه يزعجنا جميعا ، ولاسيما ، بروني دار السلام التي لا حصن لها سوى الأمم المتحدة ذاتها .

ان بروني دار السلام دولة صغيرة ضعيفة عسكريا ، ولا تستطيع أن تحارب العدوان بارتكاب أعمال الـ دوان . فدرعنا وسلاحنا كانا دائما المبادئ التي نعتز بها أيما اعزاز . ونحن لا ننشد المجابهة خاصة مع جيراننا ، الذين نود أن نقيم معهم علاقات ودية حميمة . لأننا نؤمن بأننا نعيش في عالم متكافل يحتاج فيه كل منا الآخر . وفي هذا السياق ننظر الى الحالة في كمبوتشيا بوصفها حالة مثيرة للانعاج تماما . فهي مثل للتدخل الذي تشجبه بروني دار السلام بشدة . حيث يعد غزو فييت نام العسكري لكمبوتشيا واحتلالها لها انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة ، ولحق الشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره ولمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة . كما أن هذا أيضا مثل للاغفال التام لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة . اذ تتجاهل فييت نام بصورة متكررة ، ومنذ الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة القرارات الصادرة عن تلك الجمعية ، والتي تطلب فيها من فييت نام أن تسحب قواتها من كمبوتشيا . ان فييت نام بهذا التحدي ، انما تبدي - حقا - عدم احترامها لميثاق الأمم المتحدة ، التي هي طرف فيه ، وكذلك عدم تعاطفها مع رغبات الشعب الكمبوتشي في تقرير المصير .

ونظرا لوجودنا في نفس المنطقة ، فاننا نشعر بالقلق اذ أن عمل فييت نام هذا ، ستكون له عواقب وخيمة على السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . لذا ، نرى انه من الملح للغاية أن نضم صوتنا الى أصوات الكثيرين الذين يؤيدون قرارات الأمم المتحدة ، التي تطالب بانسحاب فييت نام من كمبوتشيا . ولا ترمي بروني دار السلام الى الاقلال من شأن المصالح الأمنية لفيت نام فيما يتعلق بالمسألة الكمبوتشية في مجموعها . فنحن نؤمن بتسوية ، لا تأخذ في الحسبان فقط المصالح الأمنية لفيت نام ، بل أيضا المصالح الأمنية لجميع دول المنطقة . وقد أوضحت ذلك رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في مقترحاتها الى فييت نام . لكن ، على تلك الأخيرة أن تتفهم انها يجب أن تسحب قواتها من كمبوتشيا قبل أن نجلس جميعا للتفاوض . لقد أبدت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا قدرا كبيرا من المرونة ، اذ لم تطالب بالانسحاب الفوري

التام الشامل ، لكنها طالبت بانسحاب مرحلي ينتهي بالانسحاب التام ، حتى تطمئن
فبيت نام الى حسن نوايا رابطة أم جنوب شرقي آسيا . لكن يتعين على فييت نام من
جانبا أن تظهر نية حقيقية للانسحاب . ويجب أن تعترف بأن رغبات الشعب
الكمبوتشي ذاته أساسية في هذه المشكلة ، ومن ثم يجب أن يكون لها الاعتبار الأول .
هذا هو السبب الذي حدا بوزراء خارجية رابطة أم جنوب شرقي آسيا الى أن يصدروا
في ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، نداءً من أجل استقلال كمبوتشيا . وهذا النداء
يتضمن الخطوات الملائمة والعملية للغاية للتوصل الى تسوية سياسية شاملة ، كما
يطالب فيه وزراء خارجية رابطة أم جنوب شرقي آسيا ، فييت نام بأن تؤيد المصالحة
الوطنية .

اننا نتخذ موقفا راسخا في تأييد الحكومة الائتلافية لكبوتشيا الديمقراطية تحت رئاسة صاحب السمو الملكي الأمير نور دوم سيهانسوك ، ونفضلها على النظام الحالي الذي أقيم عن طريق عدوان دولة أجنبية . ونؤمن أن شعب كبوتشيا هو الذي يجب أن يحدد بنفسه من يشكون حكومته . وليس لرابطة أم جنوب شرقي آسيا وروني دار السلام أية مخططات على الاطلاق فيما يتعلق بهذه المشكلة الكبوتشية ، سوى الاهتمام باستعادة الاستقلال الوطني والوحدة الوطنية ، واستتباب السلم والأمن والاستقرار ، وتحقيق التنمية على المدى الطويل ، والاسهام بالتالي في تعزيز الأمن لجميع جاراتها بما فيها فييت نام .

ولا تزال رابطة أم جنوب شرقي آسيا ملتزمة بأن تتمتع هذه المنطقة بالاستقرار السياسي والاقتصادي ، والتعايش السلمي مع جيرانها . واستمرار النمو الاقتصادي والتنمية . ان أعمال فييت نام وموقفها ازاء مشكلة كبوتشيا تقوض السلم والأمن والاستقرار في هذه المنطقة ، وتعرقل النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية . لذلك فاننا نناشد فييت نام لكي توقف أعمالها العدائية في كبوتشيا حتى تتمكن جميعا من تجميع طاقاتها ومواردها لكي نحول هذه المنطقة الى كيان مستقر مزدهر .

ونود أيضا أن نؤكد على أهمية مواصلة الدعم الدولي في السعي من أجل التوصل الى تسوية سياسية شاملة في كبوتشيا . ونأمل أن يزيد عدد البلدان التي تمارس الضغط على فييت نام لكي تحترم رغبة شعب كبوتشيا في تقرير المصير وتحقيق المصالحة الوطنية بين جميع أفراد الشعب الكبوتشي . ونناشد جميع الدول الممثلة هنا أن تؤيد مشروع قرار رابطة أم جنوب شرقي آسيا المطروح أمام الجمعية لاظهار التزامها بجادة تقرير المصير وعدم التدخل .

السيد كانييتي (باراغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مرة أخرى تعرض

سألة الحالة في كبوتشيا على الجمعية العامة . لقد انقضت خمس سنوات منذ أن قام الجيش الفيتنامي ، على حين غرة ، بغزو ذلك البلد ، وفرض عليه حكومة الأمر الواقع في بنوم بنه . ومنذ ذلك الوقت ، وشعب كبوتشيا - الذي مرتجارب يعجز عنها الوصف تحت نظام بول بوت البغيض - ما زال يجاهد من أجل الحل النهائي لمشاكله دون جدوى .

ان اقامة حكومة ائتلافية تحت رئاسة الأمير نوروم سيهانوك تعد خطوة هامة الى الامام . ومنذ البداية ، سعت تلك الحكومة - تمشيا مع الأهداف والتدابير التي اوصى بها المؤتمر العالمي المعني بكبوتشيا ، والذي عقد هنا في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في عام ١٩٨١ - الى تحقيق انسحاب القوات الأجنبية التي تحتل بلادها ، وحياد كبوتشيا ، واقامة حكومة تمثل التطلعات الحقيقية لشعبها عن طريق اجراء انتخابات حرة تحت اشراف المنظمة .

ولا يعتبر تحقيق السلم في كبوتشيا أمرا يهم ذلك البلد وحده ، لأن البلدان المجاورة له مباشرة في جنوب شرقي آسيا ترى أن أمن واستقرار تلك المنطقة دون الإقليمية مهددين ، وأن احترام الجاهز الأساسية للتعايش السلمي أصبح مهددا أيضا .

ولكل هذه الأسباب ، يشارك وفد بلادى في تقديم مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة . والذي نعتقد أنه يتضمن جميع العناصر التي يمكن أن تؤدي بنا الى تسوية عاجلة ، وعادلة للنزاع في كبوتشيا . كما يوجه وفد بلادى أيضا نداء الى الدول الأعضاء لاعتماد هذا المشروع واحترامه .

ونحن نأسف لأنه بالرغم من الساعي الحميدة التي بذلها الأمين العام ، لم يكن من المستطاع - أساسا بسبب عناد الدولة المحتلة ، المشروع في عملية تفاوضية ، راسخة ومستمرة ، بين كل الأطراف المعنية في هذا الصراع .

وبالمثل ، يود وفد بلادى أن يسجل هنا اعترافه وتأييده للجنة المخصصة للمؤتمر الدولي المعني بكبوتشيا ، ويرجو أن تواصل تلك اللجنة عملها الى أن يعقد المؤتمر مرة أخرى . ويرى وفد بلادى أيضا أنه ينبغي مواصلة تقديم المساعدة الى شعب كبوتشيا مسن أجل تحسين ظروف معيشة أولئك اللاجئين والنازحين من كبوتشيا بسبب الغزو الأجنبي . ونود أن نختم بياننا بتوجيه نداء الى الأطراف بأن توافق دون تأخير على اقامة هيئة تفاوضية ملائمة ، لأن أى تأخير في هذا الشأن يسهم في زيادة معاناة شعب كبوتشيا ، ويؤدي الى تفاقم ذلك الصراع .

السيد لنخ تشنخ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : هذه هي المسرة

السادسة التي تقوم فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالنظر في مسألة كموتشيا ، وأود أن أفتم هذه الفرصة لكي أدلي بظليل من الملاحظات بشأن هذه المسألة .

اننا جميعا نعلم أنه لو لم تقم فييت نام بغزو كموتشيا ، لما انبثقت مسألة كموتشيا

الى الوجود .

ولو أن فييت نام قامت بسحب قواتها من كموتشيا ، لما تعيّن علينا أن ننظر في مسألة

كموتشيا هنا اليوم .

ولكن من المؤسف على أية حال ، أنه رغم اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لقرار

تلو الآخر ، تطلب فيها انسحاب جميع القوات الأجنبية من كموتشيا ، فما زالت القسوسات

الغبييتنامية ترابط هناك رافضة الجلاء ، ولا يزال شعب كموتشيا يتعرض لأعمال التخريب

والمذابح عاما تلو الآخر . وقد حمل هذا الوضع الجمعية العامة على أن تدرج مسألة

كموتشيا على جدول أعمالها ، وأن تبحث الحالة في كموتشيا مرارا وتكرارا . والجمعية

العامة لا تفعل ذلك ، بسبب مشاعر القلق العميق ازاء مصير الأمة الكموتشوية فحسب ، بل من

أجل رفع لواء ميثاق الأمم المتحدة والمعايير الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية . وانا

تجاوزنا ازاء أى انتهاك لأى مبدأ من المبادئ الأساسية ، المقبولة عالميا ، لتقرير المصير

وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، أو سمحنا بأى استهانة بارادة الأغلبية

الساحقة للدول الأعضاء ، التي تعكسها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، نكون بذلك

قد أخفقتنا في الارتقاء الى مستوى المسؤولية المطلقة على عاتقنا من أجل تعزيز العدالة الدولية ،

وحماية سيادة الدول الصغيرة واستقلالها .

أولا ، وان أحدث عن الحالة في كموتشيا ، أعتقد أنه ما من أحد يستطيع أن يعطي وصفا أصدق للحالة هناك ، أو تعبيرا أفضل لتطلعات شعب كموتشيا ، من الأمير نورودوم سيهانوك ، رئيس كموتشيا الديمقراطية والممثل الشرعي لشعب كموتشيا . ففي بيانه الذي ألقاه في ٢٥ أيلول / سبتمبر ، شجب بحقائق ودلائل مقنعة الجرائم التي ترتكبها القوات الأجنبية المعتدية في كموتشيا ، وكشف مخططات السلطات الفيتناميين لفرض الطابع الفيتنامي على كموتشيا . واليوم ، وبينما نجلس في هذه القاعة السلمية ، لا يزال المعتدون يلعبون دور الطفافة في أراغبي كموتشيا، في حين ينزف الكموتشيون الأبرياء دماءهم ، وتتعرض المناطق عبر حدود كموتشيا وتايلند لتحرشات مستمرة ، كما يتعرض السلم في جنوب شرقي آسيا للخطر . ووسط أزيز الطائرات الفيتنامية وهدير دبابتها ، ودوى مدافعها ، نسمع كلمات معسولة مثل " انسحاب القوات " أو " الحوار " تأتينا من فييت نام .

والواقع أن السلطات الفيتنامية قد تحدثت كثيرا في كلمات رنانة بشأن ذلك الموضوع الحيوي الخاص بانسحاب جميع القوات الأجنبية من كموتشيا . ولكن التحليل البسيط سوف يوضح على الفور أنه رغم جميع عباراتها المنمقة ، فقد أخفقت حتى الآن في أن تلتزم بأى شيء بالنسبة لانسحاب القوات . وعلى سبيل المثال ، فهي تعلن مرة أن قواتها أتت " انسحابا جزئيا " ، وفي مرة أخرى تعلن أنها سوف " تسحب معظم القوات الفيتنامية في غضون خمسة أو عشرة أعوام " . وكلنا نعلم أن " الانسحاب الجزئي " لفييت نام ما هو الا مهزلة ، فهو مجرد إعادة توزيع للقوات . ان نفوين كوتاش وزير خارجية فييت نام نفسه صرح طنا أن الفرض من وضع القوات الفيتنامية في كموتشيا هو " حماية عطية استعادة النظام في بنوم بنه " و " احباط المخطط الذي يفرض على فييت نام أن تسحب كل قواتها من كموتشيا " . ان كلماته قد أوضحت أن الانسحاب الكامل لقوات فييت نام من كموتشيا لم يكن في حسابها على الاطلاق أما بالنسبة " لانسحاب معظم القوات " و " في غضون خمسة أو عشرة أعوام " ، فهذا يشير الى أن فييت نام لا تشعر بأن ستة أعوام من الاحتلال المسلح لكموتشيا مدة طويلة ، ولذلك سوف تستمر في احتلالها حتى الأعوام الأخيرة من هذا القرن . وبعبارة أخرى فان فييت نام

لن ترى من أن وضع قوات لها في كموتشيا غير ضروري إلا بعد أن تحقق خططها لفرض الطابع الفيتنامي على كموتشيا وفقا لأحلامها . وإذا كانت فييت نام مخلصه في نواياها بشأن سحب قواتها ، لماذا لا تعلن صراحة انها على استعداد لسحب قوات الاحتلال كاملة ودون أية شروط وفي أقرب فرصة ممكنة ؟

ثانيا ، أما بالنسبة لما تطلق عليه فييت نام مقترحات جديدة من أجل اجراء " حوار " وعقد " مؤتمر دولي " ، فيمكن أن نتمعن النظر ونرى ما يكمن وراء ذلك . لقد تقدمت فييت نام مؤخرا باقتراح بشأن اجراء " حوار " بين البلدان الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من جهة ، و " البلدان الثلاثة من الهند الصينية " من جهة أخرى . وقد تبعه اقتراح آخر من أجل عقد " مؤتمر دولي " بشأن مسألة كموتشيا ، وبمشاركة " البلدان الثلاثة من الهند الصينية " ، فهل فييت نام حقا حريصة على التوصل الى تسوية تفاوضية لمسألة كموتشيا ؟ انها ليست مخلصه على الاطلاق ، بل لديها رغبة في التآمر . وكما هو معروف ، سوف يتم التوصل الى حل سياسي بشأن قضية كموتشيا عاجلا أو آجلا ، شأنها في ذلك شأن أية قضية دولية أخرى . ولكن أى حل سياسي لمشكلة كموتشيا ينبغي أن يقوم على أساس انسحاب القوات الفيتنامية من كموتشيا . وقد جاء ذلك في قرارات الجمعية العامة والاعلان بشأن كموتشيا الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بكموتشيا . وهذا على وجه التحديد ما ترفضه فييت نام حتى يومنا هذا ، ونود أن نتساءل ، ما دامت فييت نام قد صمّت أنيها ورفضت قبول أى مطلب معقول تقدمت به الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، بما في ذلك بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، فهل ستحترم بعد ذلك أى مؤتمر دولي وتعتبر قراراته ذات طابع ملزم ؟ علاوة على ذلك ، فان الحوار والمفاوضات بشأن مسألة كموتشيا من المنطقي أن تعقد أولا مع الطرف الضحية ألا وهو كموتشيا وليس حصرا مع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . ان فييت نام لا ترفض فحسب الاضطلاع بأى التزام بسحب قواتها ، بل تحاول أن تتجاهل الحكومة الائتلافية لكموتشيا الديمقراطية . ان " الحوار " و " المفاوضات " و " المؤتمرات الدولية " التي اقترحتها فييت نام تهدف فقط الى فرض الأمر الواقع لغزوها واحتلالها لكموتشيا على المجتمع الدولي ، واضغاف الشرعية على

النظام العميل في بنوم بنه . والذي يسعون الى ايجاد حل معقول لمشكلة كمبوتشيا لن يقيموا ضحية في شرك هذه الخدعة .

ثالثا ، اشترطت السلطات الفيتنامية بسحب قواتها من كمبوتشيا استبعاد احدى قوات المقاومة الكمبوتشية . وهذا أمر مضحك ، ومثله مثل اللص الذي يقتحم منزلا ويصر على عدم مغادرته الا اذا " استبعد " الطلک . ومعروف للجميع أن أفراد قوات المقاومة الثلاث في كمبوتشيا هم ، كما أوضح الأمير سيهانوك ، وطنيون بارزون . ان اتحادهم الوثيق ونضالهم الحازم يجعل من المستحيل على المعتدى أن يطيل أمد احتلاله لكمبوتشيا . ومن ثم ، فان استبعاد أى من قوات المقاومة الثلاث سوف يكون في جوهره محاولة لاحداث انشقاق في القوات الوطنية المتحدة لكمبوتشيا ، وتجريد ضحايا العدوان من سلاحهم ، وبالتالي اضعاف نضال شعب كمبوتشيا ضد العدوان الفيتنامي .

وفي نهاية المطاف ، ان ما تطلق عليه السلطات الفيتنامية مقترحات جديدة يوضح أنه ليست هناك " مرونة " على الاطلاق بشأن القضايا الحساسة الخاصة بالانسحاب الشامل من كمبوتشيا أو بالسماح للشعب الكمبوتشي بتقرير مصيره . وهذه " المقترحات الجديدة " توضح فقط أن السلطات الفيتنامية تضطر الى اللجوء الى الخدع السياسية كي تحصل على ما أخفقت في تحقيقه عسكريا ، حيث انها لم تتمكن من القضاء على المقاومة الكمبوتشية في ميدان المعركة .

رابعا ، وسعيا لتبرير رفضها سحب قواتها واستمرارها في العدوان ، لا تكف فيتنام عن تكرار عباراتها الانشائية التافهة بشأن ما تطلق عليه التهديد الصيني . لكن الأكانيب لا يمكن أن تتحول الى حقائق مهما رددت مرارا وتكرارا . ان قيام دولة بفسوزو دولة مجاورة واحتلالها تحت ذريعة ان أمنها معرض للخطر ليس من بنات أفكار السلطات الفيتنامية . فقد استخدمت اسرائيل نفس الذريعة عند ما غزت الأراضي العربية ، كما استخدمتها جنوب افريقيا التي غزت انغولا واحتلت ناميبيا بالقوة . وادعوا فيتنام بأن الصين قد شنت حرب عدوان من الجنوب الغربي عن طريق كمبوتشيا الديمقراطية هو مجرد ادعاء ملفق .

صحيح ان الصين أيدت كموتشيا الديمقراطية في الماضي ، لكنها لم تشجعها أو تؤيدها في معارضة فييت نام . فلم تكن الصين تأمل الا في أن تعيش الدولتان في وئام على أساس المساواة . أما الآن فان الصين تؤيد كموتشيا الديمقراطية انطلاقا من موقف حكومتها العادل الدائم ألا وهو مساعدة الشعوب التي تخضع للعدوان في نضالها من أجل تحقيق استقلالها الوطني وحرية سيادتها ، تطام كط فعلت الصين عبر الأعوام عندما قدمت المساعدات لفيتيت نام من أجل تحريرها الوطني . اننا لا نود أن نرى الكموتشيين والفيتيتناميين يتحاربون . فالحرب في كموتشيا لم تدع اليها الصين . انها من صنع فييت نام وحدها . ويحسدو الصين وطيد الأمل في أن ترى كموتشيا تقيم علاقات سلمية وأخوية وحسن جوار مع جميع البلدان المجاورة بط في ذلك فييت نام .

ولتحقيق علاقات حسن الجوار ، يلزم في المقام الاول ان تسحب فييت نام قواتها من كمبوتشيا ، حتى تزيل " التهديد " الحقيقي لكمبوتشيا . ومن الواضح ان فييت نام لا يمكنها ان تبرر تسويقها في سحب قواتها باستخدام حجة التهديد الصيني المزعوم كذريعة لذلك .

وتعارض الصين بشدة عدوان فييت نام وكل مخططاتها السياسية ، وتأمل باخلاص في أن تسوى المسألة الكمبوتشية على نحو منصف ومعقول . ولا يعني تأييد الصين لقوات المقاومة في كمبوتشيا الديمقراطية بأية حال ان الصين تود ان ترى فئة من الفئات الثلاث تدعى لنفسها كل السلطة في المستقبل . وفي رأينا ان مفتاح تسوية المسألة الكمبوتشية يكمن في سحب فييت نام لكل قواتها من كمبوتشيا . وبعد انسحاب القوات يحدد الشعب الكمبوتشي بنفسه مصيره ، والنظام السياسي والهيكل الحكومي لكمبوتشيا ، بعيدا عن أي تدخل من الخارج . ونحن نحبذ اجراء انتخابات عامة حرة تحت اشراف الامم المتحدة بمشاركة كل القوى السياسية في كمبوتشيا ، بعد اكمال سحب القوات . وتأمل ان نرى كمبوتشيا بعد ان تتحرر كلها وقد اصبحت دولة مستقلة ومسالمة ومحايدة وغير منحازة .

وتأمل الحكومة الصينية باخلاص في ان تتمسك الدورة الحالية للجمعية العامة بالقرارات المتعلقة بالبند " الحالة في كمبوتشيا " التي اعتمدها في الدورات السابقة وان تدعم العدالة وكرامة الانسان ، وتقدم اسهامات جديدة من اجل صيانة ميثاق الامم المتحدة والتواعد الاساسية التي تحكم العلاقات الدولية . ونحن نؤيد مشروع القرار الذي اشتركت في تقديمه البلدان الستة الأعضاء في رابطة امم جنوب شرقي آسيا وبلدان أخرى ، ونناشد الدول الأعضاء ان تؤيده .

السيد كورودا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان مشكلة

كمبوتشيا لاتزال دون حل . كما ان احتمالات التوصل الى حل سلمي ليست اكثر اشراقا مما كانت عليه في العام الماضي فمازال الشعب الكمبوتشي ينكر عليه حقه في تقرير المصير وقد اضطرت اعداد كبيرة من افراده لأن تبحث عن الطعام والمأوى والأمان في تايلند المجاورة ، وفي المنطقة الواقعة على طول الحدود بين تايلند وكمبوتشيا . والواقع انه

وفقا لتقرير مقدم من عملية الأمم المتحدة لتقديم الغوث على الحدود ، يقيم بالمخيمات ما يقرب من ٢٥٠.٠٠٠ شخص على طول الحدود بين كمبوتشيا وتايلند ويعتمد بقاها هؤلاء الناس على تيد الحياة على المساعدات الانسانية التي يقدمها المجتمع الدولي وعلى الرغم من النداءات المتكررة من اجل وقف الهجمات المسلحة ضد مخيمات اللاجئين المدنيين ، فان الهجمات العسكرية التي شنتها فييت نام مرة اخرى اثناء موسم الجفاف في شهرى آذار/مارس ونيسان/ابريل من هذا العام شملت هجمات ضد مخيمات اللاجئين وقد قيل انها تسببت في دفع ٨٢٥٠٠ مواطن كمبوتشي الى اللجوء الى تايلند حيث مازال ٥٤٥٠٠ منهم موجودين هناك حتى الآن . ويقول تقرير عملية الأمم المتحدة لتقديم الغوث على الحدود ان هذا التدفق الهائل للاجئين والمشردين في تايلند قد اثر تأثيرا مباشرا على سكان الريف التايلنديين في منطقة الحدود ، وفرض اعباء اجتماعية واقتصادية ثقيلة على ذلك البلد . وبذلك اصبحت مهمة الاغاثة الدولية اكثر صعوبة .

وبالرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق تسوية سياسية شاملة لمشكلة كمبوتشيا ، فان حل هذه المشكلة من خلال المفاوضات لا يلوح في الافق ، وما زالت التوات الاجنبية باقية في كمبوتشيا . وستواصل اليابان مع المجتمع الدولي التأكيد على ان فرض حل عسكري لمشكلة كمبوتشيا ليس مقبولا وليس واقعا . وأود في هذه الآونة ان احدد موقف حكومة اليابان بشأن مشكلة كمبوتشيا . ان التدخل العسكرى من قبل أى بلد في شؤون بلد آخر ، وحرمان ذلك البلد من حقه في تقرير المصير يشكلان انتهاكا لمبادئ التانن الدولي لا ينبغي التفاوضي عنه . ولا بد من ان يكفل لشعب كمبوتشيا حقه في اختيار مستقبله السياسي دون تدخل خارجي .

وترى اليابان انه ازاء الطريق المسدود الحالي ، من المهم مواصلة استكشاف مختلف السبل التي تؤدي الى مخرج نحو حل هذه المشكلة ، مع الحفاظ على موقفا الاساسي . وانطلاقا من هذا الرأى ، فاننا نقدر تقديرا عاليا النداء المشترك الذى

وجهه وزراء خارجية رابطة ام جنوب شرقي آسيا في شهر ايلول / سبتمبر ١٩٨٣ وتعرب اليابان عن اقتناعها بأن هذا النداء قد وجه بنية صادقة وبتقدير واتعي للحالة ، وبأخذ في اعتباره المصالح الامنية لفييت نام . ويحدونا وطيد الامل في ان تقبل فييت نام فحوى هذا النداء . وتعترم اليابان التعاون بقدر استطاعتها في الجهود الرامية الى التوصل الى حل سياسي لمشكلة كمبوتشيا . وتوخيا لهذا الهدف فان اليابان في الاجتماع الوزاري الذي عقد في شهر تموز/ يوليه بين رابطة ام جنوب شرقي آسيا وشركائها في الحوار اعلنت عن اقتراح من ثلاث نقاط في جهد يرمي الى دعم وتعزيز النداء الموجه من الرابطة المشار اليها .

ولتقديم هذا الاقتراح بايجاز ، نقول ان النقطة الاولى فيه هي تقديم التعاون العالي من اجل أنشطة صيانة السلم في حالة تنفيذ النداء الموجه في شهر ايلول / سبتمبر الماضي من رابطة ام شرقي آسيا ، بموافقة كل البلدان المعنية . والنقطة الثانية هي التعاون بارسال افراد عندما تجرى الانتخابات الحرة في كل كمبوتشيا تحت الاشراف الدولي . اما النقطة الثالثة فهي تقديم تعاوننا من اجل تعمير بلدان الهند الصينية عندما يعود السلام الى كمبوتشيا .

ومع ادراكها التام للصعاب الكثيرة التي تعترض طريق السلام في كمبوتشيا ، فان اليابان يحدوها وطيد الامل في ان يتم التوصل الى ارضية مشتركة لبدء حوار مثمر بين بلدان رابطة ام جنوب شرقي آسيا وفييت نام . ونحن نقف على أهبة الاستعداد للتعاون في تهيئة المناخ الذي يؤدي الى اجراء ذلك الحوار .

وتعترم اليابان في اطار تلك الجهود ، مواصلة حوارها مع بلدان رابطة ام جنوب شرقي آسيا ، وكذلك مع بقية البلدان المعنية ، بما في ذلك فييت نام .

وانطلاقا من هذا الموقف الاساسي قمنا بدعوة سمو الامير نور دوم سيهانوك ، رئيس الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية لزيارة اليابان ونأمل في ان تتمكن كمبوتشيا الديمقراطية تحت رئاسته من ان توسع وتدعم القاعدة التي تؤيدها .

اود كذلك ان اشير الى الزيارة التي قام بها السيد نغوين كوتاش وزير خارجية فييت نام لليابان في اوائل هذا الشهر . وقد قام هو ووزير خارجية اليابان باجراء مناقشات صريحة وموسعة ، وبينما اعترف الجانبان بوجود اختلافات في مواقفهما الأساسية الا انهما شاركا في وجهة نظر مؤداها ان كلا من رابطة أم جنوب شرقي آسيا وفييت نام في حاجة الى بذل كل جهد ممكن لايجاد ارضية مشتركة للحوار الشر .

وتود حكومة اليابان ان تعرب عن شكرها لرئيس اللجنة المخصصة السفير ما ساهبا سارى مثل السنغال وأعضاء مكتب اللجنة المخصصة الآخرين على جهودهم الدؤوبة للنهوض بعملية المفاوضات للوصول الى تسوية سياسية شاملة للمشكلة . ونعرب أيضا عن تقديرنا العميق للأمين العام ولمثله الخاص السيد رفيع الدين أحمد وللوظفين طمس جود هم للتوصل الى تسوية تفاوضية للمشكلة الكمبوتشية . ونطالبهم باستمرار العمل من أجل حل سلمي لهذه القضية الدولية الملحة .

وتعترف اليابان بخطورة الحالة التي تكتنف اللاجئين الكمبوتشيين والأشخاص المشردين ، والعبء الثقيل الملقى على كاهل حكومة تايلند . ونعرب عن عميق الاقتران للاخلاص المتفاني الذي يبديه كل الذين يعملون في البرامج الانسانية لمساعدة اللاجئين ، في عملية الأمم المتحدة لتقديم الفوئ على الحدود ، وبرنامج الغذاء العالمي ، والمفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر وعدد من الوكالات الطوعية . ولقد ساهمت حكومة بلادي من جانبها ايجابيا في هذه الأنشطة لأسباب انسانية ، وأملا منها في التخفيف من العبء الذي تتحمله تايلند ، وستواصل جهودها بأقصى ما في وسعها . وتدعو اليابان جميع البلدان التي بوسعها ان تقوم بمثل هذا العمل ان تواصل عملها ، وان تزيد من دعم مساعدتها الحالية للاجئين الذين مازالوا في حاجة الى هذه المساعدة ، وخاصة الذين يوجدون على الحدود التايلندية الكمبوتشية ، والموجودون في مراكز التجمع في تايلند ، وكذلك المتضررون من القروبين التايلنديين .

وختاما أود ان اؤكد ان اليابان تؤيد رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تمام التأييد ، وقد انضمت اليها في تقديم مشروع القرار A/39/L.3 . وناشد جميع الدول الأعضاء التي تحترم العدالة الدولية ، وتسعى الى احلال السلم العالمي ، بأن تؤيد مشروع القرار هذا اعترافا منها بأن التدخل المسلح في دولة أخرى ينبغي ان يقابل برفض قاطع ، وان شعب كمبوتشيا يجب ان يستعيد حقه في تقرير المصير .

السيد برهدو (السودان) : تنظر الجمعية العامة اليوم مجددا قضية كمبوتشيا ، ومجددا تجد هذه الجمعية السوقرة نفسها مواجهة بالنظر في المعاناة المستمرة لشعب كمبوتشيا ، والناجمة أساسا عن العدوان والغزو الذي تعرضت له ، وتعرض له اراضيه وسيادته . وبالرغم من ان هذه الجمعية السوقرة بحثت هذه القضية في الأعوام الماضية ، الا أن كل الجهود التي بذلت ، والامال التي طلقت عليها في ايجاد حل لها ، وفقا لقرارات المنظمة الدولية ، لم تأت بالنتائج الايجابية اللازمة . وما لاشك فيه ، ان استمرار هذه المشكلة سيقود بالضرورة الى تعقيد المشاكل القائمة أصلا في تلك المنطقة .

ان قضية كمبوتشيا المطروحة قيد بحثنا اليوم ليست هي قضية الشعب الكمبوتشي وحده رغم الويلات التي ظل يقاسمها لروح من الزمان . كما أنها ليست قضية شعب جنوب شرقي آسيا وحده ، رغم الآثار السلبية التي انعكست عليه من جرائها ، بل هي في المقام الأول قضية ترتبط ارتباطا وثيقا بالهادئ التي تنظم علاقاتنا الدولية ، وتحكم أطر التعامل بين أعضاء الأسرة الدولية ، في ظل ميثاق الأمم المتحدة ، والأعراف والقوانين الدولية ، خاصة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء ، وعدم استعمال القوة في حل المنازعات المختلفة .

لهذا ظلت قضية كمبوتشيا تستقطب اهتماما دوليا متزايدا ، وأضحت واحدة من قائمة طويلة من الأزمت المزمنة التي يواجهها المجتمع الدولي ، والناجمة عن استمرار بعض الممارسات والسياسات التي تنتهك المواثيق الدولية ، والتي تهدد أمن واستقلال الدول والشعوب ، وتحد من فرص تعاون دول العالم على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية

والاجتماعية. ومن هنا ، كان اهتمامنا الكبير في السودان بقضية كمبوتشيا وتطوراتها . وقد تجلّى ذلك من خلال مشاركة السودان المتصلة في الجهود التي تبذلها الأسرة الدولية لايجاد حل سلمي وعادل لهذه القضية . فقد ساندت بلادى القرارات العديدة التي اصدرتها هذه الجمعية في دوراتها الماضية ، والمتعلقة بقضية كمبوتشيا ، علاوة على مشاركة السودان في المؤتمر الدولي الخاص بكمبوتشيا ، ونشاطه في اللجنة الخاصة بهذه المسألة . كما تتابع بلادى التطورات السياسية التي سبقت وأعقبت قيام الائتلاف في ذلك القطر ، بقيادة الأمير نور ووم سيهانوك ، بغية دفع الجهود الدولية للوصول الى حل سلمي دولي وعادل للقضية . وينطلق تعامل السودان مع هذه القضية من قناعة ثابتة بضرورة احترام المبادئ الأساسية التي تحكم التعاون بين الدول في اطار ميثاق الأمم المتحدة ، ومن منطلق ايمان ثابت بوجود احترام سيادة واستقلال الدول ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وهو التزام ثابت لا تنغصم عساه سوا في كمبوتشيا أو الشـرق الأوسط وأفغانستان .

ولعل ما يبعث على الأمل ان ما تعرضت له كمبوتشيا قد نال اذانة المجتمع الدولي ، مثلما نال ما تعرضت له أفغانستان ، وما يتعرض له الشعب الفلسطيني . وسوف تظل الاستجابة لارادة المجتمع الدولي حيال هذه القضية العامل الهام في الحفاظ على الأعراف والمواثيق الدولية ، وتكريس الغايات المضمنة في ميثاق الأمم المتحدة .

وفي هذا الصدد نود أن نشيد بجهود دول رابطة أم جنوب شرقي آسيا الرامية الى تسوية سلمية للقضية . كما نأمل ان تقود هذه الجهود ، بالاضافة الى ما جاء في بيانات بقية الاطراف المعنية ، الى ايجاد حل سلمي ، يحفظ استقلال ووحدة كمبوديا ، ويكفل في ذات الوقت مصالح وامن كافة دول المنطقة وذلك في اطار الامم المتحدة وقراراتها .

ومن ثم فاننا نود ان نؤكد من جديد ، ان حل قضية كمبوتشيا لن يتأتى الا بوقف الأعمال العدائية ، والانسحاب الفوري للقوات الأجنبية من تراب ذلك القطر ، حتى يتمكن الشعب الكمبوتشي من ممارسة حقه في تقرير مصيره ، دون تدخل او املاء خارجي ، وضرورة الاحترام الدقيق لوحدة واستقلال ذلك القطر ، وذلك عن طريق تسوية شاملة تضع حدا للمعاناة التي يتعرض لها ذلك الشعب .

واود ان أشيد بتقرير الأمين العام عن الحالة في كمبوتشيا في الوثيقة A/39/576 ، وبجهوده وجهود ممثله السيد رفيع الدين أحمد التي يبذلها مع جميع الاطراف المعنية بهدف الوصول الى حل سلمي لقضية كمبوديا على اساس قرارات هذه الجمعية ، ونأمل في هذا الصدد أن تتعاون مع كل الأطراف المعنية حتى يتمكن من مواصلة مساعيه الحميدة بغية الاسهام في ايجاد تسوية سلمية وعادلة لهذه القضية .

وأخيرا أرجو أن يؤكد أن وفد بلادي سوف يصوت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/39/L.3 ، وذلك التزاما بميثاق الأمم المتحدة ، واحتراما لمبدأ استقلال وسيادة الشعوب ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وتكريسا لمبادئ عدم اللجوء الى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية .

السيد كريشنا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الاحداث

التي تؤثر على السلم والامن الدوليين في منطقة جنوب شرق آسيا ، التي تقع بجوارنا

تسبب لنا قلقا عميقا . ومنذ أيام قليلة ، أثناء النظر في تقرير لجنة وثائق التفويض التابعة للجمعية العامة ، أتاحت لوفد بلدي الفرصة ليؤكد مجددا اعتراف الهند بحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية في بنوم بنه بصفتها الحكومة الشرعية التي تمثل شعب كمبوتشيا ، وبضرورة تمكين جمهورية كمبوتشيا الشعبية من ان تتبوأ مكانها الصحيح في الأمم المتحدة . واننا لا نستطيع أن نرى أية نتيجة طيبة يمكن ان تتمخض عنها مناقشة الحالة في هذه المنطقة دون مشاركة جمهورية كمبوتشيا الشعبية .

ولعلكم تذكرون أن المؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، الذي عقد في نيودلهي في آذار/مارس ١٩٨٣ ، قرر أن يترك مقعد كمبوتشيا في مؤتمر الحركة شاغرا . وقد اتخذ ذلك القرار بعد مناقشة طويلة بشأن مسألة تمثيل كمبوتشيا ، مما يشير الى عدم توفر توافق الآراء بشأن هذه القضية . وفي استعراض الحالة في جنوب شرقي اسيا ، فان رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز :

" أعربوا عن قلقهم البالغ ازاء استمرار الصراعات والتوترات في المنطقة ، لاسيما وان كثيرا من دولها أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز . وأكدوا من جديد تأييدهم لمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول ذات السيادة وعدم جواز استعمال القوة ضد الدول ذات السيادة . وحذروا من وجود خطر حقيقي من تصاعد التوترات في كمبوتشيا وما حولها في منطقة أوسع . وأعربوا عن اقتناعهم بالحاجة العاجلة الى تخفيف حدة هذه التوترات بايجاد حل سياسي شامل ينص على انسحاب جميع القوات الأجنبية وبذلك يضمن الاحترام الكامل لسيادة جميع دول المنطقة بما في ذلك كمبوتشيا ، واستقلالها وسلامتها الإقليمية .

" وأكد رؤساء الدول أو الحكومات من جديد حق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره بعيدا عن أي تدخل أو تخريب أو قسر خارجي ، وأعربوا عن الأمل

ففي أن تؤدي عملية المفاوضات والتفاهم المتبادل الى تهيئة المناخ اللازم لممارسة هذا الحق . واتفقوا ايضا على ان المشاكل الانسانية الناجمة عن الصراعات في المنطقة تقتضي اجراءات عاجلة تستدعي التعاون الفعال بين جميع الاطراف المعنية . وحثوا جميع الدول في المنطقة على اجراء حوار يؤدي الى حل الخلافات فيما بينها ، واقامة سلم واستقرار دائمين في المنطقة ، فضلا عن القضاء على تورط الدول الخارجية وتهديداتها بالتدخل . وفي هذا الصدد لاحظوا بعين القبول الجهود المبدولة للتبكير بانشاء منطقة سلم وحرية وحياد في المنطقة ، وطلبوا الى جميع الدول ان تمنح هذه الجهود اوفى تاييدها . * (A/39/132 و Corr.1) ، المرفق ، الاعلان السياسي ؛ الفقرتان ١١٢ و ١١٣) .

ونامل صادقين ان يستند اى حل لهذه المشكلة على المبادئ المذكورة اعلاه ، وعلى الاطار الذي قبله مؤتمر القمة السابع ، والذي اعيد التاكيد عليه من جانب اجتماع وزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز الى الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة .

ان وفد بلدى اذ يتناول مسألة كمبوتشيا ، يشغله امران اساسيان . ففي المقام الأول ينصب انشغالنا على تخفيف الآثار الضارة التي تحل بشعب كمبوتشيا نتيجة للوضع الرهيب الذي تاتي بطريقة محسوبة ومتعمدة من جانب نظام بول بوت . لقد بدأ الشعب الكمبوتشي الآن فقط في الخروج من الآثار الضارة التي خلفتها السياسات الحقيرة التي اتبعها نظام بول بوت . ويشارك الشعب الكمبوتشي حاليا ، في ظل حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، في جهود جماعية موجهة لاعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي . وقد لقيت هذه الجهود دعم المجتمع الدولي وتعاون مختلف وكالات الأمم المتحدة التي تعمل داخل كمبوتشيا . ويقدم لنا تقرير الامين العام معلومات مفيدة تتعلق بتنفيذ برامج المساعدة الانسانية للشعب الكمبوتشي . ونحن نقدر الجهود

التي لا تكل التي قامت بها وكالات منظومة الأمم المتحدة ، وكذلك المنظمات غير الحكومية ، التي عمل مسؤولوها منكرين الذات في تصريف واجباتهم بغية اعادة قليل من الأمل والامن الى شعب باكمله بعد أن وصل الى حافة اليأس . وقد واصلت الهند جهدها الثنائي المتواضع لتحسين الظروف في كمبوتشيا على الرغم من مشاكلنا واحتياجاتنا الملحة . ويود وفد بلادي أن يشدد على أنه ينبغي للمجتمع الدولي ان يبذل مزيدا من الجهود لتقديم كل مساعدة مادية ومالية واقتصادية ممكنة الى كمبوتشيا ، لتمكينها من الاسراع في انعاش اقتصادها .

ان شاغلنا الثاني يتعلق بالتوتر الذي مازال سائدا في منطقة جنوب شرقي اسيا . ونحن نعتقد ان اللجوء الى اية مواقف متشددة ، والمطالبة بعودة عقارب الساعة الى الوراء لا تساعد في حل مشاكل في المنطقة . اننا مقتنعون اقتناعا راسخا بان الحوار فيما بين الأطراف المعنية هو وحده الذي يمكن ان يهيئ ظروفًا يمكن التوصل فيها الى حل سلمي وسياسي دائم . ان الحاجة الملحة الان هي تعزيز جو من الثقة المتبادلة ، يمكن ان تمضي فيه تلك المشاورات قدما ، بغية التوصل الى النتائج المرغوبة . ان الحل العسكري لهذه المسألة غير ممكن ؛ وما نحن بحاجة اليه هو نهج متوازن ياخذ في الاعتبار امن جميع البلدان في المنطقة واعتباراتها الاخرى ، وينحي التدخل الخارجي جانبا . اننا نحث على المحافظة على عملية الحوار ، وعلى مناقشة جميع المقترحات بغية التوصل الى حل سياسي .

ان الهند تقدم بصورة مستمرة دعواتها ومساعدتها للجهد الرامية الى ايجاد حل سلمي لمشاكل المنطقة . وتربطنا بجميع بلدان المنطقة وأصرصداقة ترجع أصولها الى جهود بعيدة في التاريخ . وسنظل على استعداد لتأييد أى حل ايجابي من شأنه أن يؤدي الى تخفيف حدة التوترات ، والتوصل الى حل سياسي تتوفر فيه مقومات الدوام . بيد أننا نعتقد أن النهج الوارد في مشروع القرار A/39/L.3 ليس موجهها نحو بلوغ هذه الغاية . ومن ثم سنمتنع من التصويت على مشروع القرار هذا مثلما فعلنا من قبل في السنوات القلائل الماضية ضد الاقتراح على مشاريع قرارات مماثلة .

السيد طرباي طرباي (كولومبيا) (فرجة شفوية من الاسبانية) :

على المجتمع الدولي أن يضاف جهوده من أجل التوصل الى حل سلمي ودائم يحقق لجنوب شرقي آسيا السلم الذي هو من حقها ، والاستقرار الذي تنشده ، والرخاء الذي يطالب به وتلجدها في ذلك جميع دول العالم والذي سيتحقق بالتأكيد في المستقبل القريب . ان المبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، والتي صادقت عليها الجمعية العامة مرارا وتكرارا ينبغي أن تكون نبراسا لبقائنا وان تشكل المبادئ التوجيهية التي تحكم الحل السلمي الذي ينبغي أن نتأخر في السعي من أجل التوصل اليه .

وحرص كولومبيا على الالتزام باوجهات ومعايير تحدد سياستها الخارجية ، تتمثل في احترام سيادة جميع الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لغيرها من الدول ، واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها بحرية ، وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية . وأى انتهاك لهذه المبادئ يعد تحديا لقواعد القانون الدولي ، وينبغي أن يتصدى له مجتمع الأمم وبالعالمية باحتماره مشكلة تتروب عليها مسؤولية تتعدى الحدود القومية . وترفض كولومبيا جميع هذه الانتهاكات ، أي كانت الدولة المعتدية ، وسوف تقدم أو توفر المساعدة ، وذلك بهذ المساعي الحميدة من أجل ايجاد حلول سلمية على أساس الميثاق .

وتمسكا منا بهذا التقليد التاريخي فاننا لا نتردد في الاطراب مرة أخرى من قلقنا
ازاء الوجود العسكري الأجنبي في كمبوتشيا ، كما اننا نؤيد مطلب شعبها بأن يمارس بحرية
حقوقه السيادية غير القابلة للتصرف . ومن ثم فنحن نناشد مجتمع الأمم أن يؤيد بلا تحفظ
الاعتراف بحق كمبوتشيا في السيادة ، وتقرير مصيرها بحرية ، وفي أن تكون لها اليد
الطولى على ثرواتها ، وأن تخطط وتقدمها بنفسها ، وأن تكون سيدة هويتها الثقافية ،
وأن تختار على نحو ديمقراطي النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تريده ،
وأن تتلمس على نحو مستقل طريق مستقبلها - أى في مجمل القول أن تمارس الحقوق المخولة
لكل دولة .

وينبغي أن يعود المستشارون العسكريون والقوات الى قوادهم في وطنهم . ونحن
نطالب بالانسحاب الكامل للقوات الاجنبية ، باظهاره خطوة نحو العودة الى الظروف
الطبيعية . ان بلدى يسترشد بأنبل قواعد السلوك الانساني . فمن المعروف تماما أن
كولومبيا لم تشهر أبدا السلاح الا دافعا عن سلامتها . ومن ثم فاننا نعتقد أنه يمكننا التوكل
من منطلق قوة الحجة لرفض الودخل العسكري لجميع أشكاله من جانب بلد ما في شؤون بلد
آخر . ونحن نؤكد وأبيدنا لجميع المبادرات الرامية الى مساعدة اللاجئين الكمبوتشيين في
تايلند وامدادهم بالغوث .

واننا ان نعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها السيد بيريز دي كوبيار الأمين
العام فيما يتعلق بهذه التطورات التي تكسي أهمية خاصة بالنسبة لبلدان مثل كولومبيا
فاننا نوجه نداء عاجلا لجميع الدول المعنية مباشرة كي تمثل لقرارات الجمعية العامة
القائمة على المبادئ الرئيسية لميثاق سان فرانسيسكو .

ونحن نرى أنه يمكن ، اذا ما توفرت الارادة السياسية الغالصة والراسخة ، تحقيق
حلل لتسجيب للاهتمامات المشروطة لجميع أطراف الصراع . ان الجهود التي اضطلعت
بها مجموعة كونفادورا ، وأسهم فيها المجتمع الدولي بغية مساعدة بلدان أمريكا الوسطى

ومنطقة الكاريبي ، تشكل دليلا رائعا على مدى فعالية الحوار في تمهيد الطريق لاقترار السلم وتحقيق تنمية جميع بلدان المنطقة . ان التوصل الى السلم عن طريق الحوار ينمضي أن يكون الصيغة العادلة التي يتحقق بها التفاهم والوثام بين الشعوب . وفي شتى أنحاء العالم لغة السلم هي التي توفر في جميع الأحوال وسيلة أكيدة وكفل بقاء البشرية .

رفعت الجلسة في الساعة ١٦/٤٥